التقسيم . في هذه الاعوام قمنا بانشاء لجنة الدفاع عن المواطنين وطالبنا باعطاء الجنسية الاسرائيلية للعرب في الارض المحتلة ، ولم يكن هدفنا بالطبع الحصول على الجنسية الاسرائيلية لذاتها ، بل كنا نريد أن نضمن الامن للمواطن العربي فلا يعود مثلا باستطاعة المحتل رميه خارج الارض المحتلة في أي وقت يشاء ، كما أردنا من وراء المطالبة بالجنسية الفضح السياسي على اساس ابراز المفارقة الكامنة في اعطاء اليهودي من بولونيا مثلا الجنسية الاسرائيلية بمجرد وصوله الارض المحتلة بينما لا يعطى العربي الساكن الاصيل هذه الجنسية. كذلك أقمنا مؤتمرا للدفاع عن حقوق الاقلية العربية ومؤتمر الاراضي العربية ولجنة الدفاع ضد الحكم العسكري . وقد اشترك معنا في هذه المؤتمرات واللجان عدا الحزب الشيوعي بعض اليهود الذين نستطيع أن نقول انهم تقدميون مثل حركة العمل السامي التي خرج منها اوري افنيري فيما بعد واعضاء حركة القوة الثالثة التي كان يقودها الدكتور شتاين وجماعة اليسار الجديد مثل مكسيم غيلان وأيضا بعض أساتذة الجامعة العبرية مثل البروفسور سيمون والدكتور شرشسكي . ولم نكن بالطبع متفقين مع هؤلاء على برنامج كامل ، ولكننا كنا نتفق على قضايا محددة ، وكنا نهتم باجتذابهم الى جانبنا حرصا على جماهيرية القضايا التي نطرحها ولكي يؤثروا في الراي العام اليهودي في الداخل ، وحتى نفوت على السلطات فرصة تصويرنا للعالم الخارجي على أننا مجرد عناصر عربية مشاغبة ، فنبين ان هناك يهودا مثقفين يتحسسون الظلم الواقع على العرب ويقفون الى جانبهم .

بقينا نناضل بهذه الطريقة الى العام ١٩٥٧ . ففي الاول من أيار لهذا العام اشتبكت تظاهرة قادها الحزب الشيوعي والعناصر القومية العربية في الناصرة بالشرطة ووقع عدد من الجرحى ، فقامت الشرطة اثر ذلك بحملة اعتقالات واسعة شملت ثلاثمائة او ثلاثمائة وخمسين شخصا أودعوا السجون بموجب احكام ادارية او حكموا بالسجن ثلاثة او اربعة اشهر بعد محاكمات صورية ، وكان بين المعتقلين عدد كبير من الشيوعيين والقوميين ويعود السبب في وقوع الاشتباك الى أن التظاهرة رفعت شعارات تزعج السلطة ، اذ جرت العادة أن تقوم الجماهير العمالية من شتى الاحزاب الصهيونية اليسارية وحتى المباي بتظاهرات احتفاء بعيد العمال العالمي ، ولكن العرب في الارض المحتلة كانوا يستغلون فرصة التظاهر ليعبروا عن مطامحهم القومية فيرفعون شعارات تطالب بتحرير الجزائر وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتؤيد كل الحركات الثورية في الوطن العربي ، مما كان يزعج السلطة لانها ترى في ذلك تعبئة للجماهير فتحاول ضرب هذه التظاهرات أو حصرها في أقل حجم ممكن وتحت أقل الشعارات تطرفا .

عندما حدث ذلك ، رأيت الفرصة سانحة لاقناع الحزب الشيوعي بأن نعمل معه في اطار مشترك، فقمت وصديقي منصور كردوش بالاتصال بالحزب الشيوعي وعرضنا عليه تشكيل جبهة نعمل ضمنها سوية متفقين على الحد الاعلى من الشعارات التي يمكن أن نناضل في سبيلها معا .

استجاب الحزب الشيوعي ، وشرعنا في ارسال دعوات الى شخصيات مختلفة لها ماض نضالي أو لديها استعداد للعمل لتشكيل لجنة تحضيرية . وقعت هذه الدعوات مع شكري الخازن ، مدير الكلية الارثوذكسية العربية ، وعقد الاجتماع في حيفا وتم الاتفاق فيه على القيام بعمل مشترك مع الحزب الشيوعي ، ولم يعترض على ذلك سوى اثنان هما الياس كوسا المحامي وبولس فرح الذي اقترح انشاء جبهة من جميع العناصر المستقلة بدون الشيوعيين .

بذلك أنشأنا الجبهة واسميناها « الجبهة العربية » وأصدرنا في حوالي تموز ١٩٥٧ بيانا يجمل اهدافها بما يلي :

١ — المساواة بين العمال العرب واليهود .

٢ — الغاء الحكم العسكري بجميع صوره واشكاله.

٣ — ايقاف مصادرة الاراضي العربية واعادة ما صودر منها لاصحابه .

٤ — تحسين التعليم في المدارس العربية واستعمال اللغة العربية كلغة رسمية في البلاد .

٥ — الغاء جميع مظاهر التمييز بين العرب واليهود داخل البلاد .

٦ — المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى أملاكهم .

كان هذا هو القاسم المشترك الاعظم من الشعارات التي تم الاتفاق عليها . بعد ذلك قدمنا طلبا لتسجيل الجبهة ، ولكن السلطة رفضت تسجيلها بهذا الاسم متذرعة بقانون عثماني يقضي بمنع تسجيل جمعيات واحزاب عنصرية على اعتبار أننا أسميناها الجبهة العربية وهذا اسم عنصري ، متناسية أن